الهاشمي :الحكومة ستعيد النظر في إتفاقية النفط الموقعة مع الأردن

طارق الهاشمي

المدى /وكالات

قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أن الحكومة ستعيد النظر في اتفاقية النفط الموقعة مع الأردن بما يشمل هامش السعر المتفق عليه ويحقق مصلحة البلدين.

وأكد الهاشمي خلال لقائه رئيس وأعضاء غرفة تجارة عمان بحضور وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي حرص الحكومة العراقية لإعادة النظر في بنود الاتفاقية، نافيا وجود أي موقف رسمي عراقي ضد الأردن وشعبه وقال: ينظر العراقيون إلى الشعب الأردني بامتنان وتقدير نظرا لما لمسوه من حسن الضيافة وحفاوة الاستقبال .

وكان الأردن والعراق وقعا في عام ٢٠٠٦ اتفاقية يزود العراق بموجبها الأردن بالنفط بأسعار تفضيلية ، حيث نص الاتفاق وقتها على الرفع التدريجي لكميات النفط المتوقع استيرادها من ١٠ آلاف برميل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً، وقد حالت الأوضاع الأمنية على طريق بغداد-عمان من تنفيذها .وأضاف ان زيارة قريبة ومتوقعة سيقوم بها رئيس الوزراء نوري المالكي للأردن لتعزيز العلاقات التاريخية والمميزة بين البلدين، وفتح آفاق جديدة بينهما وعلى مختلف الصعد، مبينا أن اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين ستعقد اجتماعها في عمان خلال شهر لتقديم حلول ومقترحات حول آليات تفعيل حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وأشار الهاشمي إلى تقصير التجار الأردنيين في تزويد العراق بما يحتاجه من مواد غذائية، موضحا أن الحكومة العراقية قد خصصت ميزانية ضخمة لمفردات البطاقة التموينية، داعيا التجار الى زيادة تصديرهم من المنتجات الغذائية وبما يكفل سد احتياجات هذه البطاقة.

ودعا الهاشمي رجال الأعمال الأردنيين الى حث الشركات العالمية التي تعتمدهم كوكلاء لهم في المنطقة الى المساهمة في عمليات إعادة اعمار العراق وزيادة استثماراتهم هناك في الوقت الحالي، موضحا أن بعض الشركات العالمية ما زالت مترددة في القدوم إلى العراق برغم استتباب الامن في معظم المحافظات العراقية. وقال: على الشركات العالمية أن تعي أن أبواب العراق ستكون مغلقة أمام استثماراتها إذا أجلت قدومها لحين استتباب الأمن هناك مؤكدا أن العراق الآن متجه نحو حملة إعادة الاعمار وفتح أبواب الاستثمار أمام الدول العربية لا سيما المجاورة له .

وأكد الهاشمي استعداد بلاده لحل جميع المشاكل والعقبات التي تحول دون زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، داعيا رجال الأعمال الأردنيين إلى زيادة بغداد للإطلاع عن كثب على الفرص الاستثمارية المتاحة وواقع الامن في بغداد.

متخصصون وباحثون يطالبون الحكومة بدعم ورش عمل المعاقين ووضع سياسات لدمجهم بالمجتمع

بغداد/المدى

تعد ورش العمل والجمعيات الانتاجية الخاصة بالمعوقين في العراق من اهم الاهداف في تطوير قابليات هذه الفئة سواء من الناحية البدنية او الاقتصادية وبهدف دمجهم في المجتمع ، وان هذه الورش لايمكن ان تسهم في تطوير قابليات المعاقين الا اذا توفرت فيها مقومات التأهيل المطلوبة..

متخصصون وباحثون طالبوا الحكومة بوضع ستراتيجية لتطوير ورش عمل المعاقين واتخاذ المبادرة في تشجيع المجتمع المحلي الخاص بهم مع تكوين شبكات الدعم الدائمة المكونة من الهيئات المحلية في مختلف المناطق وضمان برامج وسياسات دمجهم بالمجتمع.

يوضح سلام الحويزي الباحث الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضرورة تنظيم ورشات توعية وتوفير المستلزمات في عمر مبكر وتقديم التدريب اللازم للمعاقين للكشف عن الاعاقة وتحديدها.

ويقول ان قضية ذوي الاحتياجات الخاصة تشكل احد أهم القضايا المهمة في الكثير من الدول إذ ان مستوى الرعاية والتأهيل المقدم لهم يمثل أحد المعايير الأساسية التي تقاس عليها مقومات المجتمعات مع التأكيد علي ان الاهتمام بهذه الفئة يجب ان يقوم على أساس ما يجب ان تتمتع به من حقوق تنص عليها القوانين التي تسعى الحكومة العراقية لتطبيقها ودعمها.

واضاف لقد استقطب موضوع الإعاقة اهتماماً واضحاً من قبل الحكومة العراقية خاصة في ظل تنامي الدعوة إلى الاهتمام بالموارد البشرية والعمل علي اندماجها في التنمية الاقتصادية ومنهم المعاقون. مشددا على ان عدم التمييز يعد في حد ذاته بمثابة ضمانة أساسية لتمتع جميع العراقيين بالحقوق كافة لاسيما ان العراق يعد من البلدان التي اولت جانب الورش والجمعيات الانتاجية جانبا كبيرا من التمويل والدعم ،الا ان حالة من الركود اصابها نتيجة انعكاسات الوضع العام الحالي عليها.

واشار الحويزي الى ضرورة أن تضع الدولة البرامج التي من شأنها تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال دعم الجمعيات التعاونية وورش عمل ومؤسسات الخدمات الاجتماعية الخاصة بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بهم. داعيا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى فتح المزيد من المؤسسات التي تحتاجها شريحة المعاقين.

اما زميله فؤاد عبيد فيقول إن عملية الإندماج تتطلب تحولا في المنظورالإجتماعي السائد الذي يؤكد أن الأشخاص المعاقين يتطلبون ظروفا خاصة تتلخص في تمكينهم من المشاركة التامة في المجتمع بعد تقبل إعاقتهم كجزء من واقع اما بحالة طبيعية او بسبب التفجيرات ، لذلك فان الاشخاص المعاقين لهم الحق بالمشاركة التامة في المجتمع .مضيفا انه عندما تتاح لهؤلاء الأشخاص فرص الدعم المادي والمعنوي الذي يتمثل بالورش والجمعيات الانتاجية المهنية ستكون الدولة قد وضعت حدا نهائيا لجميع متطلبات هذه الفئة المحرومة مع وجوب إتخاذ قرارات حيال سياسات إجتماعية تقدمية تحدث تطورا فعليا يعود عليهم بالفائدة الاقتصادية.

وتابع عبيد من الضروري متابعة المعاهدة الدولية الخاصة بدعم قدرات المعاقين في العالم التي يعتبر العراق عضوا فيها ، وان تجد الحكومة قنوات اتصال بالمؤسسات العاملة محلياً ودولياً ومنظمات المجتمع المدني للتنسيق والتعاون معها لتقديم ما هو أفضل لهذه الفئة المعوزة وتطوير الورش الانتاجية الخاصة. داعيا الى تأمين المستلزمات الضرورية لهم ورفع مستواهم المادي والمعنوي حسب درجة إعاقتهم وتأهيلهم صحياً ومهنياً ومساعدتهم في توفيرعمل يتناسب مع مقدراتهم.

من جهتها بينت انتصار البياتي (باحثة اقتصادية) ان احدى الدراسات بخصوص ورش عمل وجمعيات المعاقين الانتاجية اشارت الى ضرورة تدخل الدولة لمساعدتها من اجل إعطاء مكافحة الفقر بعدا اقتصاديا لاسيما مع وجود التخصيصات المالية المقررة لدعم هذه الفئة.

وتقول كما نعلم ان العراق مهتم بهذه المسألة لانها تخص فئة من المجتمع وتتركز اهمية الموضوع اكثر مع ذوي الاعاقة الجزئية الذين يجب ان تهيأ لهم مراكز واماكن لتطوير مهاراتهم لتمكينهم من مواصلة الحياة ومشاركة اقرانهم في مفاصيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية اضافة الى انه يحق لكل شخص معوق ان يستفيد من الخدمات واعادة التأهيل وجميعها على نفقة الدولة. مشيرة الى انه يمكن ان تمول الاعمال العائدة للمعوقين بقروض تمنحها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية او وزارة المالية على وفق الشروط المحددة في القانون.

واضافت ان الاعاقة الجزئية لا تشكل بحد ذاتها حائلا دون الترشيح لعمل او وظيفة وهو مايمكن ان تقدمه الورش المهنية من خلال التزام الدولة بالعمل على المساعدة لدخول المعاقين في سوق العمل ضمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لان للمعوق كما لسائر افراد المجتمع الحق في العمل يكفله بذلك القانون العراقي.مشددة على ضرورة ان تتولى الحكومة تشكيل لجان متخصصة لوضع الاقتراحات الكفيلة بتفعيل عمل الجمعيات الانتاجية وورش العمل والتنسيق بين جميع المعنيين من ادارات ومنظمات لوضع اليات تشجع كل شخص معوق يرغب بتأسيس مهنة حرة.

اما عمار امين فيقول يجب ان ننظر الى ورش عمل المعاقين على انها وسيلة اسناد للطاقات البشرية العراقية العاملة اضافة الى انها قوة عمل مضافة في المجتمع خاصة عند تطويرها ودعمها بوسائل جديدة ومتطورة، كذلك هي مؤسسات تطويرية لهذه الفئة التي ترى بالعوق كابوسا نفسيا.

واضاف ان ورشة العمل ستمكن من اعطاء المعاق مهنة معينة يستطيع من خلالها العمل والعيش سواء في القطاع الحكومي او الخاص وتعطي عند نجاح المستفيد شهادة لاثبات تلقيه التدريب التطبيقي للمهنة عمليا كم هو متعارف عليه عالميا.

واشار امين الى امكانية دعوة مؤسسات القطاع الخاص لدعم المشروعات و البرامج و الأنشطة التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والحكومة في مجال تأهيل ورش المعاقين .مؤكدا على أهمية العمل التطوعي في دخول هذه الورش والجمعيات وتشجيع المعاقين للمشاركة في هذا المجال والتوجه السريع من قبل الدولة لتطوير وسائل التواصل بين الجمعيات والورش.

الصناعة: بيع ٥٠ ملفاً استثمارياً إلى القطاع الخاص والشركات الأجنبية

بغداد/المدى

كشف وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري عن بيع ٥٠ ملفا استثمارياً من شركات الوزارة إلى شركات عراقية وأخرى أجنبية"، من بينها، شركات السمنت والأسمدة، وأدوية سامراء، ونينوى، والبتروكيمياويات".

وأشار الوزير إلى أن "آخر موعد لتقديم العروض، سيكون يوم ٦/٣٠/ ٢٠٠٨ الذي هو تاريخ غلق باب تقديم عروض الشركات".

وأوضح حريري، أن "شركات الصناعات الإنشائية، وخاصة السمنت، إضافة إلى صناعة الأسمدة هي أكثر الشركات جذبا للمستثمرين".

وعلى الصعيد ذاته أكد وكيل وزير الصناعة والمعادن، عادل كريم، أن"الميزانية الاستثمارية لوزارة الصناعة والمعادن، والبالغة ٤٠٠ مليار دينار هي ميزانية جيدة".

وأضاف كريم أن "الوزارة تجري حاليا مفاوضات مع الشركات الأجنبية، والراغبة في دخول السوق العراقية".

وبين الوكيل أن "الوزارة وضعت خطة لاستثمار بعض شركاتها، وتأهيل البعض الآخر، ومن بينها شركة الأسمدة التي سيتولى تأهيلها الجانب الياباني، بكلفة تبلغ ١٠٠ مليون دولار".

وفيما يتعلق بشركات وزارة التصنيع العسكري المنحلة، قال وكيل الوزارة أنه " تمت إحالتها جميعا إلى وزارة المالية" وأضاف "وقد خصص البعض من تلك الشركات لوزارة الصناعة والبعض الآخر لوزارات أخرى، علما أن الشركات التي تم دمجها ضمن وزارة الصناعة تم تحويلها إلى التصنيع المدني".

وأوضح كريم أن "لدى بعض الشركات، القدرة على التصنيع العسكري الخفيف، وستباشر التصنيع لدعم احتياجات القوى الأمنية من العتاد والأسلحة الخفيفة"، مؤكدا في الوقت نفسه أن" كل هذه الشركات مفتوحة للاستثمار، ولا توجد لدى الوزراة، نيات لإلغاء أي شركة من شركات التصنيع العسكري السابق، ذلك "إن وزارة الصناعة تبني الشركات ولا تلغيها".

كهرباء الكرخ: دعاوى قضائية ضد المتجاوزين على المنظومة والمحولات

بغداد/المدى

اكدت مديرية كهرباء الكرخ انها سترفع دعاوى قضائية ضد اية حالة تجاوز على منظومة الطاقة الكهربائية وخطوط التوزيع الرئيسة.وقال مدير العلاقات والاعلام صلاح غازي: ان لجان المديرية الرقابية رصدت الكثير من حالات التجاوز على محولات الطاقة الكهربائية الخاصة ببعض الدوائر الحكومية المستثناة من القطع المبرمج كالمستشفيات ومحطات المجاري وتمت إزالة التجاوزات ومصادرة الاسلاك غير القانونية وتحذير المتجاوزين.

واضاف ان المديرية ستقوم برفع دعاوى قضائية ضد المتجاوزين من اصحاب المنازل او المحال الذين تم تحذيرهم في حال تكرار التجاوز بتهمة التخريب والاعتداء على المال العام.مشيرا الى ان عمليات تاهيل ونصب المحولات ومد خطوط النقل وغيرها كلفت المديرية مليارات الدنانير. واوضح غازي انه تقرر فرض غرامة مالية بقيمة ٥٠ الف دينار ضد المنازل المتجاوزة على العدادات الخاصة بخطة(١٠ امبيرات) المطبقة في عدد من المناطق مع قطع التيار الكهربائي عن المنزل المعني.مبينا ان التلاعب بالعداد سيؤدي الى تذبذب كبير في توزيع التيار وتاثيره على العدادات الاخرى.

تراجع النفط ٣ دولارات برغم هبوط المخزونات الأميركية

المدى/وكالات

هوت أسعار العقود الاجلة للنفط الخام ثلاثة دولارات اذ أن المخاوف بشأن الطلب العالمي على الطاقة وصعود الدولار أبطلت أثر تقرير للحكومة الأميركية أظهر على غير المتوقع هبوطا كبيرا لمخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للوقود في العالم.

وانخفض سعر عقود الخام الأميركي الخفيف ٢٫٩٠ دولار الى ١٢٨٫١٣ دولار للبرميل بعد ان تراوح في نطاق من ١٢٧٫٦٤ دولار الى ١٣٣٫١٢ دولار.

وهبط مزيج النفط الخام برنت في لندن ٢٫٨٣ دولار الى ١٢٨٫١٠ دولار للبرميل.

وكان الهبوط استمرارا لتراجع النفط من ذروته فوق ١٣٥ دولارا التي شهدها الاسبوع الماضي وسط علامات متزايدة على تباطؤ الطلب العالمي على الطاقة تحت ضغط التكاليف المرتفعة والاضطرابات الاقتصادية في الولايات المتحدة. وكان النفط ارتفع فترة قصيرة بعد اظهرت بيانات ادارة معلومات الطاقة لأميركية ان مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام هبطت الاسبوع الماضي ٨٫٨ مليون برميل مسجلة أكبر هبوط اسبوعي لها منذ ايلول عام ٢٠٠٤ . وهبطت ايضا مخزونات البنزين الأميركية أكثر مما كان متوقعا.

انخفاض في سعر صرف اليورو أمام الدولار

المدى / فرانكفورت

انخفض سعر صرف العملة الأوروبية اليورو أمام الدولار الأميركي في أثناء التعاملات حيث سجل اليورو قبل مساء أمس ١٫٥٥٣٠ دولار مقابل ١٫٥٦٥٠ دولار في مستهل التعامل.

وكان البنك المركزي الأوروبي حدد السعر الاسترشادي لليورو ب ١٫٥٥٥١ دولار مقابل ١٫٥٦٥٦ دولار الأربعاء فيما بلغت قيمة الدولار ٠٫٦٤٣٠ من اليورو مقابل ٠٫٦٣٨٧ الاربعاء.

وأرجع خبراء مصرف كومرتس بنك الألماني انتعاش الدولار إلى ارتفاع الآمال في الولايات المتحدة حول قيام البنك المركزي هناك بزيادة سعر الفائدة بعد تصحيح معدلات النمو خلال الربع الأول من العام من ٠٫٦٪ إلى ٠٫٩٪ .

من ناحية أخرى حدد البنك المركزي الأوروبي السعر الاسترشادي لليورو أمام الجنيه الاسترليني ب ٠٫٧٨٦٦٠ من الجنيه وأمام الين الياباني ب ١٦٣٫٧٦ ينا وأمام الفرنك السويسري ب ١٫٦٢٩١ فرنكا.

هبوط الذهب و تراجع النفط وصعود الدولار

المدى / وكالات

قال سماسرة ان اسعار الذهب في المعاملات الفورية في اوروبا نزلت اكثر من اثنين في المئة امس تحت ضغط من هبوط اسعار النفط وصعود الدولار.

وهبط سعر الذهب في المعاملات الفورية حتى ٨٨٠٫٤٠ دولار للاوقية،وبلغ ٨٨١٫٤٠-٨٨٢٫٤٠ دولار مقارنة مع ٨٩٩٫٦٥-٩٠١٫٠٥ دولار للاوقية في أواخر التعاملات الاميركية.

كما انخفض سعر البلاتين أربعة في المئة في المعاملات الفورية ليهبط دون ٢٠٠٠ دولار للاوقية /الاونصة/ مع تراجع بقية المعادن النفيسة بفعل ارتفاع الدولار الذي دفع المستثمرين الى البيع لجني الارباح. وانخفض البلاتين الى ١٩٧٤ دولارا للاوقية. وبلغ سعر البلاتين ١٩٨٣-٢٠٠٣ دولارات للاوقية بالمقارنة مع ٢٠٥٩-٢٠٧٩ دولارا للاوقية في أواخر المعاملات في نيويورك.

اضافة "٢٠٠" الف اسم لشبكة الحماية الاجتماعية

بغداد /المدى

اعلنت لجنة العمل والخدمات في مجلس النواب اضافة ٢٠٠الف اسم لشبكة الحماية الاجتماعية .وقالت عضوة لجنة العمل والخدمات في مجلس النواب بشرى الكناني:"ان لجنة العمل والخدمات الاجتماعية قررت اضافة ٢٠٠الف شخص في شبكة الحماية الاجتماعية من المستحقين وان هذا العدد سيتم تقسيمه بين محافظات العراق حسب الكثافة السكانية لاجل مساعدة اكبر عدد من العاطلين عن العمل .وطالبت المسؤولين عن شبكة الحماية الاجتماعية من اجل رفع اسماء المستحقين باسرع وقت ممكن .يذكر ان شبكة الحماية الاجتماعية تقدم رواتب للعاطلين عن العمل تتراوح مابين ٥٠ - ١٢٠الف دينار شهريا .

الاتصالات تعد خطة لاستثمار القرض الياباني

بغداد/المدى

كشفت وزارة الاتصالات عن خطة لاستثمار القرض الياباني تتضمن تنفيذ عدد من المشاريع الستراتيجية في بغداد والمحافظات.

وقال الوكيل الفني للوزارة المهندس امير البياتي: ان الوزارة وضعت عددا من المشاريع التي ستنفذ من خلال المنحة اليابانية كمشاريع ربط محافظات العراق كافة بكابلات ضوئية وتطوير الخدمة اللاسلكية "الوايرلس" مع توفير البنية الملائمة لها اضافة الى الاستمرار بتهيئة المواقع الخاصة لنصب الاجهزة لمشاريع المايكروويف.

واضاف البياتي ان الفترة المقبلة ستشهد حلا للمشاكل التي تعتري عمل الخدمة الارضية من خلال نصب بدالات متطورة جديدة صينية المنشأ اضافة الى تصليح القطوعات التي لحقت بالقابلوات الارضية بسبب اعمال حفريات الدوائر الخدمية. رابطا ضعف خدمة الشبكة الدولية"الانترنت" المستخدمة من قبل المواطنين من خلال جهاز الهاتف بقلة كفاءة خدمة الهاتف الارضي.

واوضح البياتي ان مسألة دخول الوزارة كشريك جديد في خدمة الهاتف النقال في العراق مجرد مقترح ولم يأخذ مدى التطبيق حتى الان على عكس ماشيع خلال الفترة الاخيرة عبر وسائل الاعلام من ان الوزارة ستدخل في المنافسة.

نظرة في تلازم الخصائص الاقتصادية وغيرها لعملية التنمية

هادي طعمة

من المتطلبات الاساسية في تنمية بلدان العالم الثالث ،النظر الى جانبي عملية التنمية الرئيسيين ، جانب الخصائص الاقتصادية التي تتلخص في نقص رؤوس الاموال المحلية (ألوطنية) ودوام المديونية للخارج والتبعية الاقتصادية ، وضعف الهيكلية العامة الواحد الى جانب ضعف التصنيع المريع في الغالب وانتشار البطالة المقنعة وغير المقنعة وانخفاض مستوى الدخل وسوء التغذية وضعف المستوى العام لادارة المنشات وعدم كفاية الجهاز الحكومي والهبوط الكبير عن المستوى الادنى لمتطلبات تحقيق (مجتمع الانجاز)

وقد اخذت هذه الخصائص ما اخذته من تناول الاقتصاديين والخبراء الشيء الكبير من التناول الاقتصادي المحض من دون الالتفات الى تداخلها ب (٢)الخصائص غير الاقتصادية لعملية التنمية، وهي التي يتصدرها عادة اضطراب االحياة السياسية واستشراءالفساد الاداري (وهو في حقيقته فساد سياسي اجتماعي قيمي) والتي تشتمل على ارتفاع نسبة الاميين مع انخفاض المسوى الصحي العام والارتفاع الكبير في معدلات المواليد مضافا الى الارتفاع المماثل في معدل الوفيات وبخاصة بين الاطفال الى جانب الانفاق الاستهلاكي البذخي لفئة من السكان بما يعد انفاقا عبثيا وعبئاً على الاقتصاد العام لا يغض النظر عنه ، وذلك خصوصا في ما يقابله من سيادة الفقر العام على المجتمع ، والوقت الضا ئع لكثير من افراد المجتمع بما يعني ضياع الجهد الكامن في الانسان وما ينطوي عليه من قدرات متميزة او ذات قيمة ما في سير عملية التنمية وبما يعني من ناحية اخرى خمول او انعدام فاعلية القيم المعنوية المحفزة للعمل والانتاج بين السكان ، وذلك في ما يبدو واضحا على اكثر افراد المجتمع حيث يسود الاعتقاد بالاكتفاء بتوفير لقمة العيش لاجل العيش (القناعة بالقليل المتيسر) مجردا من اي اعتبار لتقدم انساني او طموح اجتماعي للفرد المواطن ودوره الذي يتعين ان يؤديه بما له من(رسالة) تجاه مجتمعه

بل اكثر من ذلك ان المعنيين بالجانب الاجتماعي للتنمية الاقتصادية يلاحظون انعدام الرغبة الصادقة او فتورها في رفع مستوى المعيشة للفرد نفسه واسرته من خلال تطوير امكاناته وقدراته المعرفية والمهارية ،مما يتطلب بذل الجهود الموفية بالغرض في هذا المجال تحديدا ، وطرح عادات مما يعد من (الترفيه اليومي اللازم)للاستمتاع بما لايعود بالنفع على الفرد والمجتمع معا وبما لا يخرج عن اطار (قتل الوقت) وهو ما قد يعد من (التضحيات في حساب الفرد)التي يوجبها التفكير السليم ضمن التوجه الاقتصادي العام للافراد تجاه انفسهم ومجتمعهم ولا سيما في مسيرة التنمية..

الامر الذي يستتبع بالضرورة ايجاد منظومة قيم تحث على العمل بجد واخلاص ، وتفتيح القابليات والقدرات لاستيعاب اساليب العمل الجديد الذي تشترطه عملية التطوير لاجل ، ولاكتساب الخبرة اللازمة كذلك ..الى اخر ما هنالك من خصائص غير اقتصادية تعد الركن الثاني في التنمية وفي التنمية التنمية المستدامة كانجاح تجاوب المجتمع مع الدعوة للادخار وتوظيفه لاجل الاستثمار فضلا عن اشاعة الحرص على المحافظة على المعدات والادوات والابنية وصيانتها ، وغير هذا وذاك من العناصر او العوامل التي تؤلف في ما بينها القيم المعنوية للعمل والانتاج ، حيث يعد وجودها شرطا اساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية بكل مالها من خصائص مباشرة يجب ان لا يفضل او يهمل أي من جانبيها ، والا ..كان النقص الفادح الذي يفضي الى تبديد الجهود والإموال ، والى الاخفاق وما يتأتى بسببه من خيبة ويأس